

اهم عناوين الأخبار الاقتصادية

- توقعات بأن تحقق المملكة فائضاً في تعاملاتها بحسابها الجاري بنحو ٦.٧ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- المملكة تفوز بجائزة أفضل تجربة حكومية في قارة آسيا عن منهجية قياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية.
- وزير البترول: المملكة يمكنها الاستمرار في إمداد البترول ٨٠ سنة حتى لو لم نعثر على برميل إضافي واحد.
- افتتاح أعمال الدورة السابعة والعشرين لوزراء العمل بدول الخليج.
- تحويل برنامج ترشيد الطاقة إلى مركز دائم على مستوى المملكة.
- قضايا إغراق باكستانية ضد شركات سعودية تنتج البولي بروبيلين.
- مشروعات بـ ٣٠٠ مليار ريال تنتظر قطاع الإنشاءات في ٢٠١١.
- ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة ١٪ في الربع الثالث.
- مصلحة الزكاة والدخل تفاوض لتوقيع ٤٠ اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي.
- وكالة الطاقة الدولية: تخمة الغاز قد تستمر ١٠ سنوات.

نشرة أهم الأخبار الاقتصادية، هي رصد يومي لأهم الأخبار الاقتصادية العربية والمحلية التي تبثها وكالات الأنباء العربية والعالمية، والصحف اليومية، والتي تبرز أهم المتغيرات الاقتصادية اليومية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم العربي.



توقعات بأن تحقق المملكة فائضاً في تعاملاتها بحسابها الجاري بنحو ٦.٧ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي

توقع مراقبون اقتصاديون أن تحقق السعودية إيرادات قدرها ١٧١ مليار ريال في الربع الأخير من هذا العام، ليصبح إجمالي إيرادات المملكة من النفط وغير النفط ٧٤٠ مليار ريال في ٢٠١٠ أي بفائض في الميزانية الحالية قدرة ٢٠٠ مليار ريال عند الإنفاق التقديري ٥٤٠ مليار ريال.

وأشار أحدث التقارير الاقتصادية إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي التي جاءت في التقرير الأخير الصادر عن الصندوق بأن تتعافى جميع اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من آثار الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠١٠ م الجاري وأن تحقق نمواً بشكل أكبر في عام ٢٠١١ م القادم .

وقال التقرير الصادر عن الشال الاقتصادي انه باستثناء البحرين، فإنه من المتوقع أن تحقق الدول الخليجية الأخرى في عامي ٢٠١٠، و٢٠١١، فائضاً في موازنتها محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث من المتوقع وفقاً للتقرير بأن تحقق السعودية نحو ١.٩ في المائة و ٦.٢ في المائة فائضاً في موازنتها محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٠، و٢٠١١ .

وتوقع التقرير بأن تحقق الدول الخليجية خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، فائضاً في تعاملاتها مع العالم الخارجي أو حسابها الجاري، كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي، تصدره الكويت بنحو ٣٠.١ في المائة و ٣٠.٣ في المائة، للعامين على التوالي، تليها قطر بنحو ١٥.٦ في المائة و ٢٣ في المائة، ثم السعودية بنحو ٦.٧ في المائة و ٦.٢ في المائة، ثم عمان ٥.٨ في المائة و ٦.١ في المائة، ثم الإمارات بنحو ٥.٤ في المائة و ٥.٦ في المائة، ثم البحرين بنحو ٥.٢ في المائة و ٥.٥ في المائة.

المملكة تفوز بجائزة أفضل تجربة حكومية في قارة آسيا عن منهجية قياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية

حصلت المملكة على جائزة أفضل تجربة لقطاع حكومي في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية في قارة آسيا عن منهجية قياس تحول الجهات الحكومية للتعاملات الإلكترونية، والتي طورها برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" وتأتي هذه الجائزة بعد الاعتراف الدولي من اعتمادها كورقة علمية في المؤتمر الأوروبي العاشر للحكومة الإلكترونية في يونيو ٢٠١٠ في جامعة ليميريك بإيرلندا.

وقد تسلم الجائزة سعادة المهندس علي بن صالح آل صمع المدير العام لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" في حفل توزيع الجوائز على هامش مؤتمر المستقبل الحكومة الإلكترونية في آسيا والمنعقد في سنغافورا، حيث حصلت المملكة على المركز الأول في فرع أفضل تجربة حكومية في الحكومة الإلكترونية في قارة آسيا. وأرجع آل صمع الإنجاز المتحقق للجهود المخلصة لفريق عمل البرنامج بتوجيهات سديدة من قبل اللجنة الإشرافية العليا لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، والمكونة من معالي وزير المالية، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي كان لها كبير الأثر في رسم الخطوط العريضة للعمل الجماعي المشترك وصولاً لاستحقاق هذا الاعتراف الدولي الكبير بتجربة المملكة الواعدة في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية.

وأضاف المدير العام لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية أن هذا التتويج يعطينا مؤشرات بأن مسيرة التحول نحو التعاملات الإلكترونية الحكومية والتي تلقى كل الدعم والتأييد من القيادة الرشيدة تسير بخطوات واثقة لتحقيق رغبة المملكة في التحول إلى مجتمع معرفي تتوفر فيه مختلف الخدمات الحكومية من خلال قنوات إلكترونية بكل يسر وسهولة. وأضاف أن قياس التحول يعتبر أحد الأدوات التي تمهد الطريق للخطط المستقبلية سواء على المستوى الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية أو حتى على مستوى كل جهة حكومية.

وزير البترول: المملكة يمكنها الاستثمار في إمداد البترول ٨٠ سنة حتى لو لم نعثر على برميل إضافي واحد

أكد معالي وزير البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية أن لكل نوع من أنواع الطاقة دوره، وأن الوقود الأحفوري والبترول في المقدمة سوف يتحمل العبء الأكبر في تلبية الطلب العالمي في حين أن المصادر المتجددة ستكون مكملة له، مشدداً على أن هدف المملكة هو توفير البترول الذي يحرك آليات العالم الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من التقنية والابتكار لجعل استخدام البترول أكثر نظافة، مع تطوير مصادر الطاقة المتجددة حتى تتمكن من الإسهام بشكل مفيد في مزيج الطاقة، وقال "بناء على ذلك، دعونا ننظر إلى البترول من خلال عدسة الطاقة الذكية".

جاء ذلك في كلمة لمعالي الأستاذ علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية بعنوان "البترول ودوره الحقيقي في اقتصاديات الطاقة الذكية" أمام قمة أسبوع الطاقة السنغافوري الدولي لعام ٢٠١٠، يوم امس

الاثنين في سنغافورة، وقال في كلمته "تعتبر قمة أسبوع الطاقة في سنغافورة التي تعقد هذا الاسبوع المكان المناسب لإستكشاف أفضل السياسات والحلول لبرنامج الطاقة الذكية، والموازنة بين التنمية الاقتصادية وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية والمالية.

وأنا أرحب بإتاحة الفرصة لي لطرح وجهة نظر المملكة العربية السعودية في هذا الصدد، كما أنه من دواعي سروري أن أعود إلى سنغافورة، حيث يمكنني اليوم أن أرى اختلافاً كبيراً في المشهد المادي والاقتصادي عما كان عليه قبل سنوات قليلة، ومن المثير أن نلاحظ أنه مع هذا النمو الكبير، حافظت سنغافورة على حدائقها الجميلة ومنظرها العامة ومحيطاتها الطبيعية وقامت بتحسينها لتظل خضراء يانعة نابضة بالحياة.

ويصادف موضوع الأسبوع الدولي للطاقة لهذا العام وهو "دعم اقتصاد الطاقة الذكية"، حدوث تغيرات سريعة على مسرح الطاقة تتطلب منا الاستعداد لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة، ضمن معايير لإمدادات الطاقة الذكية تتمثل في الكفاءة، ومعقولية التكلفة، والتوافق مع الضرورات البيئية.